الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية

د. محمد شاعة

أستاذ محاضر – أ –

مقدمة

تركز غالبية الأبحاث في ميدان السياسة الخارجية على دراسة السياسات الخارجية للدول القوية، وقليلا ما تتوجه بالبحث إلى فهم وتفسير السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، ولا يعود ذلك فقط إلى أن هذه الدول يُنظر إليها كدول ضعيفة ومتخلفة، وشديدة التأثر بالمتغيرات الخارجية، ووزنها الدولي جد محدود، ولكن أيضا لأن إيجاد إطار نظري مناسب لدراسة التوجهات والسلوكات الخارجية لدول العالم الثالث تعد مهمة صعبة وبالغة التعقيد.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس القدرة التفسيرية لواحدة من المقاربات المستخدمة من طرف دارسي السياسة الخارجية، وهي مقاربة الدور التي بمقدورها أن تساهم تحليليا في فهم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية، فقد سعت الجزائر على نحو متكرر منذ استقلالها إلى لعب تشكيلة من الأدوار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وحاولت انتهاج سياسة خارجية فعالة ومؤثرة، فضلا عن بناء دولة مستقرة سياسيا واجتماعيا وقوية اقتصاديا وعسكريا.

وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي يحتلها الجوار القريب في الحسابات السياسية لصناع القرار الخارجي في الجزائر، فقد عمد هؤلاء الأفراد إلى ترجمة أفكارهم وأنساقهم العقيدية إلى أدوار باسم الدولة الجزائرية، وتقديمها في شكل مبادئ تعكس المصلحة الوطنية الجزائرية في الساحة الإقليمية الإفريقية، مثلما هو الأمر بالنسبة لسياسات إنهاء الاستعمار، أو مكافحة الإرهاب، أو القائد الإقليمي،...

الإشكالية البحثية

- هل بإمكان نظرية الدور أن تقدم رؤية تفسيرية وإبستيمولوجية للسياسة الخارجية الجزائرية، وتطبيق مخرجاتها على إشكاليات علاقات الجزائر الإقليمية الإفريقية؟

الفرضية المركزية

- تمتلك نظرية الدور قدرة تحليلية تساعد في شرح الحقائق المتعلقة بالمستويات الشخصية والمجتمعية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية في إفريقيا.

الإطار المنهجي

إن دراسة الارتباط العلمي بين صناعة السياسة الخارجية الجزائرية والقضايا الإقليمية، هي ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي. وعليه ينطوي موضوع التحليل لهذه الظاهرة على العناصر التالية:

* الأهمية التحليلية لنظرية الدور: تصنيف مفاهيم وتصورات الدور الوطني وإدراجها في منهجية دراسة السلوك السياسي الخارجي.

* تفسير الظاهرة: تحديد مجموعة المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على صناعة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية، وقياس الوزن النسبي لكل متغير مقارنة ببقية المتغيرات الأخرى(المستويات: الشخصي، المجتمعي، الدولي).

* نماذج إمبريقية للتحليل: عرض بعض المواقف والقضايا وتأثيرها على التفاعلات الجزائرية مع بيئتها الإقليمية الإفريقية.

أولا

القدرة التفسيرية لمقاربة الدور

بدأ تطور نظرية الدور في أواخر العشرينيات من القرن الماضي وفي وقت مبكر من الثلاثينيات، وكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قلقها المركزي مرتبطا بأنماط السلوك البشري: الأدوار مع التوقعات، والهويات والمواقف الاجتماعية، والبنية الاجتماعية والاستجابات الفردية. وقد تطور مفهوم الدور بفضل علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، حيث سعت هذه الحقول المعرفية إلى ربط أداء النظام الاجتماعي مع خصائص وسلوك الأفراد، ثم جاء تكييف مفاهيم الدور مع العلوم السياسية في فترة لاحقة.[i]

واللافت أن السلوكية ساهمت بشكل مؤثر وكبير في تطوير مفهوم الدور، وأدت هذه الحركة إلى تعزيز محاولة التفكير في الدور كصانع لسلوكات محددة أو استجابات شرطية، بدلا من أن يكون عبارة عن غايات ومشاعر واستراتيجيات في سياق يخلط بين كل من السلوك الروتيني والمرتجل. أما في ميدان العلاقات الدولية عموما، فإن نظرية الدور تفترض بأن الدول فواعل تنتهج باستمرار سلوكا مرتبطا بأدوار خاصة هي من حددتها.[ii] وتساءل العديد حول إمكانية تطبيق هذه النظرية في مجال العلاقات الدولية، بينما شكك آخرون فيما إذا تم تطوير نظرية ما على مستوى معين (المستوى الجزئي)، فإنه يمكن تطبيقها بطريقة مثمرة على قضايا في مستوى آخر(المستوى الكلي)، وهو الحال عند دراسة العلاقات بين الجماعات مثل الدول-الأمم.

وهناك أسباب جوهرية لتطبيق نظرية الدور لصالح الدول ومختلف الجماعات الأخرى، أولا: لأن الهويات ومفاهيم الدور تعتبر ظواهر اجتماعية، ويمكن تقاسمها حتى بين معظم الأفراد داخل الدولة، ولهذا نلمس اتفاقا بين منظري الدور والبنائيين حول أهمية الهويات في دراسة العلاقات الدولية.[iii] ثانيا: حتى عندما لا تكون مفاهيم الدور مشتركة، فإن الأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية باسم دولهم يفعلون ذلك على أساس أفكارهم حول أدوار دولهم في العالم، والأدوار التي ستحظى بالقبول لدى ناخبيهم. ويمكن لصناع السياسة بدرجات متفاوتة في النجاح، وعلى حسب الظروف والبنية السياسية للدولة، تقديم هذه المفاهيم كمبادئ توجيهية يتم ترجمتها في شكل سياسات تتضمن هذه المبادئ،[iv] مثلما هو الأمر بالنسبة للجزائر وسياسات إنهاء الاستعمار.

وقد لا يُفهم مصطلح الدور بشكل جيد عند تطبيقه على السياسة الخارجية، ذلك لأن الدور يمكنه أن يفترض معان عديدة:

أ- مساهمة أو وظيفة A Contribution or Function: مثلما هو الأمر بالنسبة لدور الجزائر في تحرير جمهورية الصحراء الغربية.

ب- تأثير أو أثر An influence or impact: تلعب الأفعال الصادرة عن الجزائر دورا هاما في تشكيل مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية.

ج- السلوك المتوقع Expected behavior: استنادا إلى قواعد مكتوبة أو غير مكتوبة، ومقررة أو تم إنجازها. ويعد هذا المعنى معياريا واستخدم بكثرة في الأدبيات السوسيولوجية والبنائية.

د- مسار النشاط Course of action: مركزيا تم وضع وانتهاج بعض الأنشطة والمبادرات والمؤسسات الإفريقية من طرف الجزائر، بقصد لعب دور كبير في الحملة ضد الاحتلال الخارجي ونظام انتهاك حقوق الإنسان الذي تمت مقارنته بالحركة الاستعمارية البائدة.

هـ- القرار السياسي Political décision: تسعى الجزائر إلى تعزيز مصالحها في مجال التنمية الاقتصادية، وتعمل على بناء علاقات تجارية مستقرة مع الغرب، بينما في الوقت نفسه تحاول استخدام نفوذها النسبي مع الدول الغربية والشركات في مصلحة أهدافها السياسية في منطقة الساحل الإفريقي أو قضية الصحراء الغربية.

و- المركز (الرتبة) Rank: تعد الجزائر في بعض الجوانب الهامة من أقوى الدول الإفريقية.[v]

عند تطبيق الأدوار على أوسع نطاق، نجد أنها ظواهر مصطنعة، نشأت عن طريق الجمع بين فهم موضوعي من طرف الفاعل للسلوك الذي ينبغي اتباعه (تصور الدور)، ومطالب المجتمع (توقعات الدور)، والسياق الخاص الذي يجري فيه الدور. فالأدوار ليست قطعية ولا مرنة لأجل غير محدود، بل هي أصناف من السلوك التي تعتمد عليها الدول مثلها مثل الأفراد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجل تبسيط ومساعدة أنفسها للتعامل مع عالم معقد. وبالنسبة للأفراد فالأدوار تمنحهم إحساسا مستقرا حول الهوية، وبدونها لا يمكن للأفراد أن يفرضوا النظام على حياتهم، ونتيجة لذلك سيواجهون صعوبة في أدائهم الاجتماعي، وقد يصل بهم الأمر ربما حتى إلى المعاناة من الانهيار النفسي.[vi]

ويعكس الدور ادعاءات الدولة في النظام الدولي، بالإضافة إلى أن تحديد الدور يمكن أيضا من قياس مدى التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية عند مطابقة تصورات الدور الوطني مع السلوك السياسي. وتقليديا شدد محللوا العلاقات الدولية على العمليات والإدارة، وعليه ينطوي تحديد الدور وفق هذه الطريقة على إمكانية انتقال التحليل باتجاه تفسير الاتجاه العام لخيارات السياسة الخارجية، أي أن الإفصاح عن الدور قد يكشف عن الأولويات في السياسة الخارجية، ونمط الرؤية إلى العالم، وكيفية بناء التوقعات، ويؤثر على تعريف المخاطر المحيطة بالدولة.[vii]

وحسب مؤيدي هذه النظرية فإن التركيز على فهم أو إدراك الدور يسمح بتجاوز التفسير التقليدي للسياسة الخارجية، الذي يقوم على البحث عن المصلحة الوطنية والأمن، وهو ما يطلق عليه بالواقعية السياسية Real politik، في حين أن الأدوار تلعب دورا مساعدا في تحديد مصالح الدول وبشكل منفصل عن القوة، وهذا ما ترفضه طبعا الواقعية البنيوية.[viii] وعلى سبيل المثال نلمس أن نهاية الحرب الباردة زادت من القوة الأمريكية، ولكن تصور دور الولايات المتحدة لا يعكس زيادة في مصالحها. وبالمثل تفضل الصين اعتماد سياسة خارجية أكثر التزاما وتقييدا بمحيطها الإقليمي رغم تنامي مصادر قوتها في السنوات الأخيرة.

ويمكّن مفهوم الدور أيضا من تفسير الشذوذ الظاهر في السياسة الخارجية للدولة، وعندها نتساءل عن سبب إقدام الجزائر التي يعاني مواطنوها من وضع سوسيواقتصادي خانق، على إرسال مساعدات إلى دولة أخرى أو دعم حركات التحرر في الخارج؟ وفي هذا السياق قد يقود الدور الدولة إلى اتخاذ إجراءات تتعارض مع مصالحها الوطنية. ومن جهة ثانية، إن تحديد الدور يقدم كذلك أداة تفسيرية لمظاهر الاستمرارية في السياسة الخارجية، فقد شهدت الدولة الجزائرية فترات متنوعة وعدم استقرار للحكومات خاصة بعد سنة 1989، لكن لم تؤثر التغييرات في القيادة ولا الحكومات على الاتجاهات القاعدية للسياسة الخارجية الجزائرية.

وشجعت القدرة التفسيرية لهذا المفهوم عددا من الباحثين على استكشاف مدى ارتباطه بتحليل السياسة الخارجية، حيث أكد "دفيدسون" Davidson على أن مفهوم الدور لدى رجال الكونغرس الأمريكي له تأثير قوي على أداء الواجبات في الكونغرس،[ix] أما "روزنو"[x] Rosenau و"ستسن"[xi] Stassen فقد ناقشا أهمية الدور في مقابل المتغيرات المزاجية عن طريق دراسة لسلوك أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي.

ويعتبر "كال هولستي" Kal Holsti سباقا في تصنيف تصورات ومفاهيم الدور الوطني، واقترح إدراجها في منهجية دراسة السلوك السياسي الخارجي، وعند تطبيق نظرية الدور على العلاقات بين الدول، فإنها تركز على أولئك الذين يمارسون أكبر سلطة في صنع السياسة الخارجية، وإذا تم إدراك النظام الدولي كبنية اجتماعية، فإن كل دولة ستتخذ عدة مواقف اجتماعية أو أدوار وطنية في علاقتها مع الدول الأخرى، وفي هذا الإطار يمكن أن توصف تصورات الدور الوطني بمثابة إدراكات صناع السياسة الخارجية لمواقف وأوضاع دولهم في النظام الدولي، وهي تشمل التصورات العامة للقرارات المتعلقة بالدور، والقواعد، والالتزامات، والوظائف الطويلة الأجل المرتبطة بتلك المواقف الدولية. ووفقا لهذا تقدم دائما تصورات الدور الوطني القواعد والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تؤثر على العديد من جوانب صياغة السياسة الخارجية.[xii]

إن الشروح التي قدمها " هولستي" (1970) حول مفهوم الدور الوطني قد مدت الجسور بين الوسط النفسي والاجتماعي، وانطلاقا من هذا المفهوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاول أن يدرس الكيفية التي تنظر بها أمة إلى نفسها والدور الذي تلعبه في الساحة الدولية. ومن الناحية العملية اهتم بإدراكات النخبة للدور الوطني مبررا ذلك بأن أهمية الإدراكات هي الأكثر بروزا في الخيار السياسي الخارجي، كما أن إدراك الدور الوطني يتأثر بالخاصية الاجتماعية، وعليه إن الاختلافات في هذا العنصر يمكن أن تقود إلى اختلافات في السلوك القومي (الوطني).

وتواصلت منهجية مفهوم الدور الوطني في فترة الثمانينات، فشهدت دراسة العامل الثقافي كمتغير مستقل مؤثر على السياسة الخارجية انطلاقة جديدة وتطورا واضحا في نهاية الثمانينات بعدما انهارت في الستينات، وبدا جليا أنه يمكن للثقافة أن تؤثر في نظام المعارف والإدراك،[xiii] ولها عواقب ونتائج في بناء المؤسسات كالبيروقراطيات مثلا، حتى أن تقنيات فض النزاعات يمكن أن تختلف باختلاف الثقافات، وإجمالا إن مسارات رسم السياسة الخارجية يمكنها أن تنطبع بعامل الإرث الثقافي والاجتماعي.[xiv]

ثانيا

مصادر الدور للسياسة الخارجية الجزائرية

تشدد مقاربة الدور في السياسة الخارجية على الانتباه إلى تأثير الخصائص القيادية والمجتمعية في تشكيل نمط السلوك السياسي، ولذلك تعد المتغيرات الشخصية والداخلية من أهم المصادر التي تحدد الدور الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الإقليمية.

1- المستوى القيادي: العقائد والتصورات والإدراك

تدمج أغلب مستويات التفسير في تحليل السياسة الخارجية تحليل السمات الفردية لصناع القرار خاصة عند التعرض لمسألة الإدراك، والمعلومات. وبإمكان علم النفس السياسي أن يساعدنا في فهم سلوك متخذ القرار في ظل بعض الظروف (قلق شديد، شك شديد، أزمة مفاجئة)، وتغدو عندئذ الخصائص الشخصية للفرد عاملا حاسما في فهم الخيار السياسي الخارجي،[xv]

ويعتبر العمل الذي قام به "هارولد لاسويل" في سنة 1930 ثم 1948 حول القيادات السياسية بالغ التأثير ومرجعا أساسيا للكثير من الدراسات الرائدة في مجال علم النفس السياسي، كما أن الدراسة التي قام بها "جوزيف دي ريفيرا" Joseph de Rivera حول البعد النفسي للسياسة الخارجية في سنة 1968 من بين الأعمال المميزة والمحاولات المبكرة التي طبقت النظرية النفسية والنفسية الاجتماعية في دراسة حالات في السياسة الخارجية.[xvi]

أما "مارغريت هيرمان" فقد حاولت فوق ذلك وضع علم النماذج الشخصية للقادة من أجل دراسة السلوكيات في السياسة الخارجية، وقامت بعد ذلك بتطبيقه في مشروع السياسة الخارجية المقارنة. وهكذا أصبح جوهر بحوثها هو دراسة الخصائص الشخصية للقادة، حيث استخدمت وعدلت الإطار النظري للمنهج الإجرائي، واستطاعت أن تقارن وتكشف الفروق في المعتقدات والدوافع والأنماط القرارية ومميزات كل شخصية، علاوة على ذلك زادت الباحثة من تسليط الضوء على دراسة سلوك القائد تحت طائلة ظروف مختلفة. وفي المرحلة الثانية من البحث شرع الدارسون في مقارنة وكشف الفروقات في النتائج، وتمت ترجمتها في مخططات تقييمية لشخصيات مختلفة.[xvii]

وأصبحت كذلك دراسة دور الإدراكات والصور تحظى بأهمية كبيرة في جدول أعمال البحوث المتعلقة بالسياسة الخارجية، ويعد العمل الذي قام به الثنائي "روبرت جرفيس" Robert Jervis و"ريتشارد كتام" Richard Cottam مثالا حقيقيا يصب في هذا السياق. فقد قدم "جرفيس" في سنة 1976 دراسة بعنوان "الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية"، في حين قدم "كتام" في سنة 1977 دراسة أخرى بعنوان "نظرية عامة ودراسة حالة". والملاحظ أن الباحثان شرحا الانعكاسات الخطيرة لسوء الإدراك في السياسة الخارجية عن طريق فحص جذوره، حيث تضعف استراتيجيات الردع بشكل كارثي في حالة سوء إدراك لنوايا ودوافع الأطراف الأخرى.[xviii] وعلى غرار هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحوث حافظت الأعمال المقدمة في نهاية الثمانينات على تقليد تقديم النصيحة والمقترحات لصناع القرار، وهناك مثال جيد يعبر عن هذه الفترة وهو خاص بـ "ريتشارد هيرمان" (1985، 1986، 1993) الذي طور علم النماذج الشخصية والصور النمطية المرتبطة بالإدراكات السوفياتية، ثم شرع في توسيع تحليلاته لتشمل بلدانا أخرى مثل الولايات المتحدة والبلدان الإسلامية.[xix]

وعند تطبيق مخرجات المحاولات التنظيرية السابقة على المثال الجزائري، نجد أن صناع القرار في الجزائر يعتقدون ويفترضون أن الدولة يجب أن تتبنى وتنجز من الواجبات والالتزامات والمهام في الساحة الإفريقية، ووفقا لأنصار مقاربة الدور، تعرف هذه الواجبات والالتزامات والمهام في ميدان السياسة الخارجية على أنها "أدوار". وبالاستناد إلى هذه المقاربة، يمكن للجزائر أن تلعب أدوارا متعددة، أشهرها: مساند التحرر، القائد الإقليمي، المعادي للإمبريالية، الوسيط وصانع السلام، مكافح الإرهاب.

وتشكلت هذه العقائد والافتراضات لدى القيادات الجزائرية بفضل الثقافة السياسية القومية والعسكرية لصناه القرار الجزائريين خلال حرب التحرير الوطني، وطبعت علامتها في السياسة الداخلية والخارجية على حد السواء، وجعلت الصلة بين السياستين جوهرية. في الواقع، الجنود الجزائريين وهم ورثة النضال المناهض للاستعمار متشبعون بقوة كبيرة بالثقافة الوطنية التي تنطوي على رؤية مركزية للدولة، ووعي حاد بالسيادة الإقليمية، وهذا هو السبب في أن الدبلوماسية لا تزال تتسم بطعم السرية، وهي جزءا لا يتجزأ من الثقافة السياسية للقادة الجزائريين، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. وقد تم تعزيز هذه الميزة بعد تدريب العديد من الضباط في مدرسة KGB السوفياتية.[xx]

وقد تم تحديد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر غداة الاستقلال من قبل برنامج طرابلس، فالنشاطات الهادفة إلى الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية ودعم حركات التحرير قد شكلت القيم الأساسية وثوابت الدبلوماسية الجزائرية. وبعد الاستقلال (1962)، اعتمد ميثاق الجزائر في مؤتمر جبهة التحرير الوطني عام 1964 من جديد التأكيد على قيم برنامج طرابلس. وفيما يتعلق بالميثاق الذي اعتمده الاستفتاء في عام 1976، فإنه يعزز النظام العقائدي للدبلوماسية الجزائرية من خلال دمج مبدأ عدم الانحياز والحاجة إلى التعايش السلمي بين الأمم.[xxi]

وبالتالي تؤثر الخصائص الشخصية لصانع القرار في نمط ونوع الإستراتيجية السياسية الخارجية التي سيتبعها، أي فيما يخص تصوره لنمط العلاقات التي تربط دولته بغيرها من الدول، أو بالأحرى برنامج العمل الموجه نحو العالم الخارجي، بالإضافة إلى تحديد أسلوب التعامل أو إدارة السياسة الخارجية، وفي هذا تقوده إلى الوسائل والأدوات الممكن استخدامها في تنفيذ السياسة الخارجية.[xxii]

وعلى سبيل المثال يلوم الرئيس بوتفليقة المجموعة الدولية على موقفها السلبي إزاء تعاملها مع الأزمة التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينيات، لكنه من جهة أخرى يرى أن مكانة الجزائر على الصعيد الخارجي مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار والانطلاقة الاقتصادية الحقيقية على المستوى الداخلي، فالسياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس أو مرآة للسياسة الداخلية. أي أنها وسيلة مثلى لتحقيق التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو بمعنى آخر تشكّل أحد الحلول للخروج من الأزمة.

وتنتظم السياسة الخارجية حسب بوتفليقة على مبادئ لطالما دافعت وتدافع عنها الجزائر في جميع المحافل الدولية، وتعتبرها الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع الدول الأخرى، ومنها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والتعاون المشترك مع كافة شعوب المعمورة، والعمل على إرساء سلام عالمي عادل وثابت، والتشاور السياسي والتوازن بين المصالح.[xxiii]

2- المستوى الداخلي

وباستطاعتنا ملاحظة أن الاهتمام بدور المجموعات الاجتماعية في صناعة السياسة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد كان ثمرة لدراسات كثيرة[xxiv] عن المجموعات الاجتماعية في السياسة الداخلية الأمريكية، وعلى سبيل المثال يعتبر كتاب "روبرت دال" الموسوم بـ "أنظمة ومعارضات" Regimes and oppositions لسنة 1973 من بين الدراسات التي زودتنا بالمفاهيم النظرية، التي نحتاجها لتحليل العلاقة بين الضغوطات السياسية الداخلية التي تمارسها المجموعات الاجتماعية وبين الخيار السياسي الخارجي الذي تتبناه الحكومة.[xxv]

ومن بين الأعمال التي تستحق وقفة خاصة، العمل الذي أنجزه "جو هاغان" Joe Hagan، ففي سنة 2001 جمع هذا الباحث قاعدة بيانات واسعة عن العوامل التي تؤدي إلى الانشقاقات وسقوط الأنظمة السياسية، وذلك بالرجوع أساسا إلى الوحدات القرارية والبحوث التاريخية، وأكد على أن البيانات القرارية (التنفيذية والتشريعية) ليست هي السبب الرئيسي عن نشوب الصراعات الكبرى (مثلا الحرب العالمية الأولى والثانية أو الحرب الباردة)، وإنما قادة الدول يستجيبون لضغوطات حقيقية، وحاول الكشف عن تأثيرات المعارضة السياسية في خيارات السياسة الخارجية مستخدما تحاليل كلية وإحصائية، وتمكن "هاغان" مثلا من يظهر أن الانشقاقات الداخلية التي تمس النظام تترك أثرا فعليا أقلا على السلوك السياسي الخارجي مقارنة بالمعارضة الحزبية والعسكرية لهذا النظام.[xxvi]

وبالنسبة للجزائر نلحظ أن تأثير الضغوطات السياسية الداخلية التي تمارسها الفواعل الداخلية على صناع القرار الخارجي تظل محدودة، بل إنها بشكل عام تتناغم مع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، كما يمكن أن نبرهن على هذه المسألة بواسطة التوافق الكبير نسبيا بين برامج المعارضة السياسية الداخلية والخيارات الرسمية الخارجية للقادة في الجزائر.

واستخدمت تحاليل أخرى اقتراب السياسة الداخلية لتقصي حدود أثر الرأي العام على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وتحقق هذا بواسطة البحث في توجهات النخبة والرأي العام ككل، وقد اقتصر الاهتمام في غالب الأحيان على الأمم الديمقراطية (USA) خاصة بسبب تداعيات حرب فيتنام. وفي سنة 1979 استخدم "هولستي" و"روزنو" خريطة بيانات واسعة للتعريف بالأوضاع الإيديولوجية التي تجعل الشعب يؤيد قضايا السياسة الخارجية.[xxvii]

كما أن دراسة أثر الخصائص الوطنية (الحجم، الثروة، المسؤولية السياسية، النظام الاقتصادي...) على السياسة الخارجية يمكننا بالتأكيد أن نلمسه وبالمعنى النظري في بحوث "سبروت" Sprout و"جيمس روزنو"، وما يثير الانتباه هو أن الميل للتورط في الحرب كان غالبا هو المتغير التابع.[xxviii] وعلى أساس ذلك عند تطبيق تلك المقاربات عند دراسة السياسة الخارجية الجزائرية، يبدو جليا أن الجزائر لا تملك أي رغبة للانخراط في الحروب، ورغم امتلاكها لثروات هامة فإنها تظل تفضل الحلول السلمية لفض النزاعات. وقد توصلت بعض البحوث السابقة إلى أن الأنظمة الشمولية تحبذ القتال أكثر من الأنظمة الديمقراطية، لكن هذه النتيجة لا تنطبق على الحالة الجزائرية، لأن تعامل النظام السياسي مع العالم الخارجي يثبت عكس ذلك.

زيادة على ما سبق حاول بعض الباحثين من أمثال "كيغلي" و"ريتشاردسون" Kegley وRichardson (1980)، و" بيتر كورتزنستاين" Peter Kortzenstein (1985) دمج نتائج بحوث الاقتصاد السياسي وتحليل السياسة الخارجية لمعرفة آثار الظروف والبنى الاقتصادية على الخيار الخارجي.[xxix] ومع أن صناع القرار الخارجي في الجزائر يشددون على الترابط بين السياستين الداخلية والخارجية، إلا أن السياسة الخارجية الجزائرية تتميز بمجموعة من المكونات الذاتية التي تميزها عن غيرها من أجزاء السياسة العامة، وأهم تلك المكونات هي الدوافع والأدوار وأنماط التفاعلات، وذلك على المستويين الجماهيري والرسمي:

مستوى الدوافع: تثير السياسة الخارجية لدى الشعب الجزائري دوافع تختلف عن الدوافع التي تثيرها السياسة الداخلية، فاهتمام الشعب بالشؤون الخارجية أقل منه مقارنة بالشؤون الداخلية، لأن هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخيرة تؤثر مباشرة على الحياة اليومية للمواطنين وتمس مسألة توزيع الموارد مباشرة، كما أنها المجال الرئيس الذي يمكن الشعب من التأثير في رسم السياسة العامة. وكذلك إن السياسة الخارجية تتسم بقدر كبير من الاتفاق العام لدى الجزائريين، لأن العدو في السياسة الخارجية هو عدو خارجي تؤدي مواجهته إلى توحيد كافة فئات الجماهير، وهذا يعني أن قضايا السياسة الخارجية تصنع قدرا من الاتفاق بين المواطنين يفوق إلى حد كبير مقدار الاتفاق الذي تثيره قضايا السياسة الداخلية، وهو أمر يمنح حرية كبيرة للقائد الجزائري في عملية اتخاذ القرار الخارجي، ويساعدهم في بعض الحالات إلى التغلب على المشكلات الداخلية بتحويلها إلى مشكلات خارجية.

مستوى الأدوار: عدد المشاركين في صنع السياسة الخارجية الجزائرية والمهتمين بالتأثير في مسارها قليل، خاصة إذا ما تمت المقارنة مع نظرائهم في مجال السياسة الداخلية.

مستوى أنماط التفاعلات: يتميز نمط التفاعلات في السياسة الخارجية الجزائرية بالتدرج الرأسي، بحيث يتركز صنع السياسة الخارجية في يد فئة قليلة من الرسميين الذين يتمتعون بسلطات كبيرة نسبيا (أنظر الدستور الجزائري)، وفي العادة يتعامل القائد الجزائري مع المجتمع من منطلق المبادأة والتوجيه.[xxx]

ثالثا
أداء وتوجهات الدور: نماذج المشاركة الجزائرية في الشؤون الإقليمية

مساند التحرر

تعودت الجزائر منذ استقلالها على استقبال المعارضين ودعاة التحرر من أمثال النشطاء الأفارقة ومن أمريكا اللاتينية وغيرهم، حتى أنها لقبت بـ "مكة من الثوار" أو "كوبا الثانية".[xxxi] وعلى المستوى الإقليمي تحولت حالة اللاثقة بين الجزائر والمغرب إلى العداء الدائم بسبب دعم الجزائر في 1975 لمطالب جبهة البوليساريو من أجل تقرير مصير الصحراء الغربية، وهي مستعمرة إسبانية يطالب بها المغرب. ويعد الصراع حول الصحراء الغربية هو المصدر الرئيسي للتوتر بين البلدين، بحيث يدعي المغرب أن موقف الجزائر يهدف إلى عزله، وتؤكد الجزائر من جانبها أن موقفها يقوم على مبادئ تقودها إلى احترام القانون الدولي والمعايير الدولية لإنهاء الاستعمار، والملاحظ أن البلدين يتنافسان على النفوذ في المغرب العربي وغرب إفريقيا وكثيرا ما يقدمان مبادرات دبلوماسية متنافسة، وأصبح هذا التنافس عنصرا دائما في الوسائط الإعلامية للبلدين منذ السبعينيات، وحاضرا بقوة في الخطاب القومي. وقد نجحت الدبلوماسية الجزائر في جعل غالبية الدول الإفريقية تعترف بالجمهورية الصحراوية وحركة البوليساريو التحررية، مما دفع المغرب إلى الانسحاب من الاتحاد الإفريقي سنة 1984 احتجاجا على قبول عضوية الصحراء الغربية RASD (قبل عودته في جانفي 2017)، وتهميشها في دبلوماسية القارة ودورها المتميز في منطقة غرب إفريقيا.[xxxii]

القائد الإقليمي

شهدت الجزائر بعد صعود التيارات الإسلامية فترة من العنف المسلح ابتداء من سنة 1992، وتبين لجميع الأطراف الإقليميين أو العالميين أن استقرار المغرب العربي بأكمله مرهون باستقرار الجزائر، واستطاعت الجزائر أن تثبت بعد عودة الاستقرار الداخلي بأنها شريك واعد خاصة بالنسبة للشركات الأمريكية في مجال النفط والغاز. وعلاوة على ذلك، قررت التقارب مع الناتو سنة 2000، وكسر العزلة عن البلاد في الوقت الذي كان الجيش يريد استخدام جزء كبير من عائدات النفط لفائدة دعم جهود التحديث. كل هذه الإشارات تؤكد رغبة السلطات الجزائرية في الاندماج بقوة في الديناميكية الأمنية الجديدة ونظام التبادل بين الشمال والجنوب. وشكل حدث 11 سبتمبر حافزا هاما لتطوير العلاقات الجزائرية الأمريكية، وأصبحت الجزائر حليفا قيما لواشنطن، ودفع هذا التعاون الجديد على المستوى العسكري الولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة إلى صياغة إدراك أمريكي جديد عن الجزائر: زوال العداء الأيديولوجي الذي قاد الولايات المتحدة إلى تفضيل الحليف المغربي في المنطقة، وبهذا تعتبر الجزائر اليوم بالنسبة للأمريكيين لاعبا إقليميا رئيسيا.[xxxiii]

وفي عام 2001 أيضا أطلقت الجزائر بالشراكة مع جنوب إفريقيا ونيجيريا، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) NEPAD، وهي مبادرة رئيسية لإعادة بعث التنمية الاقتصادية في القارة. لذلك، على الرغم من أن هذا المشروع لم يحقق في حد ذاته نتائج ملموسة، إلا أنه سمح للجزائر بالعودة إلى الساحة الإفريقية وإعادة إدماج البلد في نادي البلدان الأفريقية الأكثر تأثيرا، وقد أسهم هذا كذلك في إعادة تموضعها كمحاور وشريك بالنسبة لخيارات القوى الكبرى.[xxxiv]

الوسيط وصانع السلام

تميزت الساحة الداخلية بإثارة النقاشات حول مسألة الانتقال الديمقراطي وخلافة الرئيس، وكذا الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بسبب العجز الهيكلي الكبير والاضطرابات التي تشهدها سوق الطاقة العالمية، ولكن على النقيض من ذلك كانت الجزائر نشطة جدا على الصعيد الخارجي، فالأنشطة الدبلوماسية في مجال الوساطة والعمل العسكري على الحدود، تجعلها في نظر بلدان المنطقة والقوى الغربية لاعبا رئيسيا وشريكا ضروريا.[xxxv] وتحت قيادة الرئيس بوتفليقة، اضطلعت الجزائر من جديد بدور الوسيط في الصراعات الأفريقية، وفي هذا الصدد تتجلى اتفاقات الجزائر لعام 2000 التي أنهت الحرب بين إريتريا وإثيوبيا.[xxxvi]

وبصرف النظر عن الغليان الذي ساد الجوار القريب بعد ما يسمى بالربيع العربي، نظرت الجزائر بحذر وارتياب وانتباه إلى التغيرات السريعة واحتمالات تدمير الهيكل السياسي والأمني في المنطقة، وعليه التزمت بأحد الثوابت التقليدية في السياسة الخارجية وهو العداء لسياسة التدخل الأجنبي، وهي الآن في طليعة الدعوة إلى حلول سياسية لمنع انتشار الاضطرابات التي تلت الثورات.[xxxvii] وساهمت الجزائر من خلال نجاح تجربة المصالحة الوطنية في ترويج لهذه الأخيرة كفكرة نموذجية إلى الدول المتضررة أمنيا،و باعتباره أحد النماذج العالمية الناجحة ضمن مجال مكافحة الإرهاب. ومنه أبدت العديد من القيادات الليبية، رغبة بلادهم في الاستفادة من تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر التي أعطت نتائج كبيرة في ميدان توطيد الأمن والاستقرار.[xxxviii]

وأعادت الجزائر توجيه أولوياتها الدبلوماسية نحو منطقة الساحل باعتبارها "عمقها الاستراتيجي"، نظرا لوجود الجماعات المتطرفة في شمال مالي، وتنامي خطر النزاعات الإثنوسياسية في المنطقة، وأخيرا مخاطر تسلل وتفعيل الخلايا النائمة على الجانب الآخر من الحدود. هذه القضايا الثلاثة تجعل منطقة الساحل الآن قضية أمنية وطنية، وبالنسبة للجزائر يشكل حل النزاع المالي أولوية رئيسية، ويجب أن يتم بواسطة الحوار والمفاوضات والتوفيق. ولم تتوقف النخبة الدبلوماسية الجزائرية للحصول على نجاح في هذه القضية، وأدت جهود الوساطة الجزائرية إلى التوقيع في الأول من مارس 2013 على اتفاق "السلام والمصالحة" بين باماكو والطوارق والجماعات المسلحة، وقد تلقى العمل الدبلوماسي الجزائري الناجح التهاني من المجتمع الدولي، وكرس دور الجزائر كوسيط حاسم.[xxxix]

وبرزت مجموعة جديدة من التهديدات التي تزعزع استقرار المنطقة بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا إثر سقوط نظام العقيد القذافي، فقد أصبح هذا البلد مسرحا للصراعات الحادة بين الليبيين، وموطنا لنشاط الجماعات الإسلامية الراديكالية، وملجأ للمهاجرين غير الشرعيين. ومن هنا ظهر مجددا الدور الجزائري كوسيط محوري خاصة بين المتحاربين الليبيين، حيث تلقت الجزائر التشجيع من طرف المنظمات الدولية لقيادة عملية الوساطة، وضرورة الاعتراف بالحاجة إلى حل سياسي يجمع الفصائل المختلفة، ومن هذا المنطلق نادت الدبلوماسية الجزائرية بالحل السياسي كمنهج أساسي لتجنب حدوث الحرب وجلب التدخل الأجنبي في ليبيا، وبالتالي أيدت السلطات الجزائرية بدون تحفظ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاوضات التي تجري تحت مظلة الأمم المتحدة أو التي ترعاها المغرب.[xl]

حامي الأمن الإقليمي

تونس هي البلد الوحيد بعد "الثورات العربية" الذي حقق مرحلة انتقالية كاملة الديمقراطية والسلمية، لكن رغم ذاك عرفت نشاطا للجماعات المتشددة والإرهابية خاصة في المناطق الحدودية مع الجزائر، ولأن الجيش التونسي ضعيف وغير مجهز وغير قادر على التعامل مع حركات التمرد المتعددة التي تطورت في البلاد منذ عام 2011، ولذلك عززت الجزائر من مراقبة الحدود المشتركة بين البلدين التي تبلغ 965 كيلومترا. وسمح اتفاق عام 2013 بشأن إنشاء منطقة عازلة بطول 50 كيلومترا على جانبي الحدود،[xli] بفتح الحق في السعي إلى تحقيق الأمن لقوات الأمن في كلا البلدين، وهو ما يجعل من الممكن تبرير الغارات الجوية المتعددة للجيش الجزائري على الأراضي التونسية دون أن يبدو ذلك انتقاصا من المبدأ المقدس لدى الجزائر القاضي بعدم التدخل.[xlii]

هذه "الوصاية" الأمنية التي أنشأتها الجزائر وقبلتها الدولة التونسية، وبدعم من الرأي العام وبتشجيع من طرف الدول الغربية، جعلت كل الأطراف تعتمد على قوة الجيش وتجربة أجهزة المخابرات الجزائرية للحد من القوة المادية واحتواء التأثير الأيديولوجي للعديد من الجماعات الإرهابية المحلية التي تهدد دول المغرب العربي ومنطقة الساحل.

وتراقب الجزائر كذلك عن كثب حدودها مع ليبيا لمواجهة الفراغ الأمني الليبي والحد من التسلل من الجماعات الإرهابية، وبسبب تدهور الوضع الأمني التزمت الجزائر بإعادة تنظيمها قواتها العسكرية في مجال اليقظة والانتشار على طول الحدود مع الساحل الإفريقي، ولهذا يعد الجيش الجزائري الأقوى في المنطقة، ويبدو تبعا لذلك أن الجزائر البلد الوحيد القادر على الحفاظ على الاستقرار في المغرب العربي ومنطقة الساحل. وهي تحظى باعتراف مميز من فرنسا، ومن قبل الولايات المتحدة التي تملك صلات وثيقة مع الجزائر في السنوات الأخيرة، والملاحظ أن كليهما يشجع الجزائر على المشاركة أكثر في تحقيق استقرار المنطقة، فضلا عن تزويدها بالمعدات العسكرية المتطورة للتعامل مع المقتضيات الأمنية الجديدة.[xliii]

المناهض للإرهاب

تمكنت الجزائر من تقديم نفسها كقائد إقليمي في مناهضة الإرهاب، والواقع أنها اكتسبت خبرة ومعرفة جيدة بالشبكات الإسلامية المسلحة بعد سنوات العنف المسلح في التسعينيات وانتصارها على الجماعات الإرهابية، إلا أن خبرتها اكتسبت أهمية خاصة وقيمة عالية لدى جميع البلدان المشاركة في الحرب ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، ازدادت الاجتماعات مع المسؤولين الأمريكيين ومن بلدان أخرى، مما أدى إلى مشاركة الجزائر في كل المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، بما في ذلك مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى TSCTI التي أطلقتها الولايات المتحدة في عام 2002. وبنفس الطريقة، فإن التعزيز الكبير للقدرات العسكرية الجزائرية ومضاعفة إبرام عقود شراء الأسلحة خلال السنوات 2000، سمح للجزائر بالظهور كقوة إقليمية،[xliv] زيادة على كونها فاعلا رئيسيا في مبادرات مثل لجنة قيادة الأركان المشتركة CEMOC في تمنراست في عام 2010، ووحدة الاندماج والاتصال المكلفة بجمع المعلومات الاستخبارية ومقرها في الجزائر العاصمة، ومنذ عام 2004 أصبحت الجزائر موطنا للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، الذي أنشئ بمبادرة منها في إطار الاتحاد الإفريقي.[xlv]

وبسبب الانشغال من انعدام الأمن على الحدود الجزائرية الناجم عن ضعف الاستقرار السياسي عند الجيران الليبيين والماليين والتونسيين، كانت الجزائر دائما هدفا رئيسيا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سابقا، وتحت تهديد مباشر أيضا من تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب العربي. وقد سمح هذا السياق للنظام الجزائري أن يواصل حربه ضد الإرهاب في منطقة تغرق في حالة من الفوضى،[xlvi] خاصة بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتيقنتورين في جانفي 2013.

المعادي للإمبريالية

حاولت العديد من المقالات والتحليلات فك اللغز المتعلق بموقف الجزائر الغامض بشأن التدخلات الإمبريالية الغربية في ليبيا في مارس 2011 ومالي في جانفي 2013. وعلى النقيض من دبلوماسيتها الحازمة في الستينات والسبعينيات، فإن النظام الجزائري يتحدى أكثر من مراقب واحد، لأنه ليس من السهل القول ما إذا كان يدعم أو يعارض هذه الحروب الأخيرة.

فمن ناحية، فشلت الرؤى التحفظية في تحليل الوضع بصورة نهائية، وقد لجأت إلى التفسير السهل الذي مفاده أن الجزائر براغماتية، وأن التناقضات الظاهرة في قراراتها وإجراءاتها ليست سوى انعكاس لمقاربتها الواقعية. ومن ناحية أخرى، أولئك الذين يتبنون رؤية ثنائية للعالم مقسمة بين الشمال الإمبريالي والجنوب المعادي للإمبريالية، ويؤمنون بفكرة أن الجزائر تتعرض لضغوط هائلة ومستهدفة في قوميتها وقدرتها على مقاومة الهيمنة الغربية.[xlvii]

إن نظرة فاحصة على الموقف الذي يبدو غامضا للنظام الجزائري بعد اندلاع الأزمة الليبية، يكشف أن البلد كان يحاول التكيف مع حالة من التغير السريع في المنطقة، وكان يساوره القلق بشكل أساسي إزاء بقائه واستقراره. وقد صوتت الجزائر ضد قرار يقضي بتطبيق منطقة حظر جوي اعتمدتها الجامعة العربية، وصرحت بأن الأمر يرجع إلى مجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرار بشأن هذا القضية، وهو ما تم إقراره فعلا من خلال القرار رقم 1973 والذي سمح بتدخل الناتو في ليبيا.[xlviii]

ثالثا

الجزائر وصراع الدور في إفريقيا

عند استخدام مقاربة الدور في دراسة السياسة الخارجية خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، وجب الانتباه إلى أن إدراكات أو تصورات الدور تنشأ من محددات ترتبط بمقدرات الدولة وثرواتها، وأداء الدور يتطلب سياسة خارجية نشيطة ومؤثرة، غير أن هذه القدرات القوية ليست متوفرة لعدد كبير من دول العالم الفقيرة، وعليه إن تعجز تلك الدول عن لعب أدوار رئيسية إقليميا وعالميا.[xlix]

في بعض الحالات، تجد الدولة نفسها مجبرة في الوقت ذاته على أداء أدوار متعارضة أو تتنافى مع أنشطتها التي تسلكها، وهذا ما يضع صناع قرارات السياسة الخارجية في موقف مربك يعرف بـ "صراع الدور" أو صدام الدور Conflict role.[l]

وقد حاولت الجزائر لعب أدوار إقليمية وعالمية، لكنها كثيرا ما شهدت تصادم الأدوار نتيجة لأشكال متعددة من الاعتماد المتبادل على العالم الغربي الصناعي، وعند مقارنة سلوك أو إدارة السياسة الخارجية (أداء الدور) مع توجه السياسة الخارجية (تصورات الدور) نكتشف وضع غير متوافق، فالاعتماد المنطوي ضعف الدولة وقابليتها للإنجراح لعب دورا كبيرا في خلق تباعد بين هذين المسارين لعملية السياسة الخارجية (أداء+توجه). وللتوضيح أكثر، يحتوي توظيف مقاربة الدور على افتراضات واقعية مثل الاستقلالية النسبية وسيطرة الدولة، وبسبب الاعتماد الاقتصادي وأحيانا السياسي والعسكري، غالبا ما تكون دول العالم الثالث عاجزة عن الحفاظ على قدراتها. فقد حاولت بعض دول العالم الثالث خلال السبعينيات استخدام النفط والغاز من أجل المساومة في قضايا الشمال-الجنوب، لكن أسعار النفط تعتمد على السوق الدولية التي كانت إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة الدول المصدرة للنفط والغاز بالرغم من وجود منظمة الـ OPEC، وهكذا وعلى نقيض فترة السبعينيات، فإن استخدام النفط كسلاح فقد مصداقيته خلال الثمانينيات.[li]

وفيما يلي نقدم بعض الأمثلة التي تدلل على وضعية تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية:

مثال (1): العقيدة الإستراتيجية للجزائر هي أيضا عنصر أساسي في موقفها العسكري، فهي تحظر على الجيش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعبي الوطني المشاركة في أي عمل عسكري خارج الأراضي الوطنية. والجزائر استدعت دائما هذا المبدأ لتبرير أن قواتها المسلحة لم تتدخل قط في مالي للقضاء على التنظيمات الإرهابية ، حتى عندما طلب جيرانها منها ذلك في منطقة الساحل (النيجر على وجه الخصوص)، في حين أن الهدف من CEMOC هو إضفاء الشرعية على أي عملية على أراضي البلدان المجاورة. ومع ذاك يمكن أن يترافق مبدأ عدم التدخل مع تدخلات منفصلة، مثلما حدث في 20 ديسمبر 2011، أي قبل خمسة أيام من إعلان أحد طوارق مالي يدعى إياد أغالي Iyad ag-Ghaly إنشاء جماعة إسلامية جديدة تدعى أنصار الدين في شمال مالي، فقد عبرت القوات المسلحة الجزائرية الحدود المالية لتدريب الجنود الماليين رسميا في منطقة كيدال. وعندما كان الصراع على وشك الانفجار، انسحب المدربون الجزائريون من البلاد.

وعلاوة على ذلك، فإن الواقع على الأرض يتناقض مع تأكيدات السلطة الجزائرية على تفوقها العسكري والتقني، وأقدمية خبرتها، وخبرتها العملية، واستخباراتها لمكافحة الإرهاب.[lii]

مثال (2): بعد استقلال الجزائر تطلع صناع السياسة الخارجية إلى مجموعة من الأدوار على المستويين العالمي والإقليمي، ومن بينها: الوسيط في إطار أعمال الشمال - الجنوب، جنوب-جنوب، القائد الإقليمي في المغرب العربي، نموذج لدول العالم الثالث، وكيل معادي للإمبريالية، مساند التحرر. هذه التطلعات نحو أدوار الجزائر المستقلة اصطدمت بمجموعة من القيود الداخلية والخارجية، كما أن سلوك أو أداء السياسة الخارجية يخالف ويتعارض مع توجه السياسة الخارجية في مناسبات عديدة، حيث لعبت التبعية المتعددة للجزائر على الغرب خاصة فرنسا والجماعة/ الاتحاد الأوربي دورا أساسيا في إحباط محاولات الجزائر لتحقق أدوارها، وخلقت أيضا أو وضعيات صراع الدور. مثلا الرغبة في أداء دور القائد الإقليمي في المغرب العربي ونموذج لبلدان العالم الثالث، تقتضي انخراط الجزائر في برنامج تصنيع يتطلب بدوره المساعدة التكنولوجية والمالية من الغرب (أو ما يسمى بالعالم الامبريالي/الاستعماري)، وهذا ما يتناقض مع مساعي الجزائر للعب أدوار أخرى مثل الوكيل المعادي للإمبريالية ومساند التحرر، وهو ما خلق وضعية كبرى من صدام أو صراع الدور.[liii]

مثال (3): نلاحظ صراع الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية عند تتبع مسار التعامل مع قضية الصحراء الغربية، فمن ناحية تدعم الجزائر علنا حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتعتبر الإقليم الصحراوي محتلا من طرف القوات المغربية الاستعمارية، وتبعا لذلك تقدم لجبهة البوليساريو كحركة تحررية مختلف أنواع الدعم الدبلوماسي والسياسي والعسكري ضد المغرب، كما تعرقل كل المحاولات المغربية الرامية إلى ترسيخ وجودها في إقليم الصحراء الغربية. لكن من ناحية أخرى، تسعى الجزائر إلى إثبات التقارب مع المغرب وتطبيع العلاقات الثنائية، وتعزيز مشاريع الشراكة الاقتصادية والتجارية الثنائية بهدف دفع مسار التجربة التكاملية المغاربية في إطار اتحاد المغرب العربي المتعثر. وعليه يبقى هذا المسعى بعيدا عن المنال بسبب عدم تمكن الأطراف المعنية من الوصول إلى تسوية مرضية وعادلة في قضية الصحراء الغربية.[liv]

مثال (4): لم تعترض الجزائر على تدخل الناتو في ليبيا ولم تشكك حتى في دوافعه الإمبريالية، ولجأت فقط إلى تقديم نقد غامض وخافت لتنفيذ وتفسير القرار 1973 المعتمد من مجلس الأمن الدولي بعد طرحه من قبل القوى الغربية، وإن تردد الجزائر بشأن هذا التدخل يمكن تفسيره بواسطة خوفها من العواقب المحتملة التي قد تتعرض لها المناطق الحدودية.

ومن جهة أخرى، تسعى الجزائر بنشاط إلى إيجاد حل دبلوماسي للنزاع في شمال مالي، وكانت وسيطا في المفاوضات بين الخصوم الماليين، غير أن فرنسا كانت منذ البداية غير متحمسة جدا لهذا النهج، وانتهى الأمر بالتدخل من جانب واحد في جانفي 2013. وقد أكد النظام الجزائري بشكل مدهش احترامه للقرار الفرنسي بالتدخل، لأن مالي قد طلبت مساعدة السلطات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"الصديقة". ولكن السؤال المطروح هو: متى أصبح السيد الاستعماري السابق قوة "ودية" تهتم بحياة الماليين؟ ومنذ متى أصبحت فرنسا مع أدواتها الاستعمارية الجديدة (فرانس أفريك، الفرنكوفونية،...)، تهتم بمصير الأفارقة؟

ويمكن تقديم شرحين لفهم رد الفعل الجزائري:

- يعتقد النظام الجزائري أن القوى الغربية أصبحت فجأة غير أنانية، وتخلت عن مهمتها الإمبريالية للسيطرة والتحكم في العالم وفقا لمصالحها الضيقة.
- أو النظام ببساطة قد تخلى عن مواجهة الهيمنة الغربية، وهو مستعد للتعاون.

والملفت للانتباه هو أنه بعد بضعة أيام من التدخل الفرنسي في مالي ، تلقي الشعب الجزائري الأخبار من وزير الخارجية الفرنسي، والتي بموجبها قامت السلطات الجزائرية "دون قيد أو شرط" بفتح المجال الجوي الجزائري، كما طالبت السلطات الجزائرية بإغلاق حدودها الجنوبية.[lv] وهكذا فإن الدبلوماسية الجزائرية تنعكس اليوم في صورة وضعية البلد الذي يمر حسب بعض تعليقات الخبراء والمراقبين للسلوك السياسي الخارجي الجزائري بحالة "عدم اليقين" L'incertitude،[lvi] وفي نهاية المطاف تبين هذه الوقائع أن معارضة السياسة الخارجية الجزائرية للسياسات الإمبريالية وللتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، أصبحت معارضة سطحية وغير مبررة، بل هي محكومة في واقع الأمر بمقاربة واقعية تلزمها بحماية أمنها ومصلحتها القومية، بعيدا عن الشعارات الإيديولوجية والخطابات البلاغية.

الخاتمة

يتضح مما سبق أنه من المهم توظيف مقاربة الدور في دراسة السياسة الخارجية، لأنها تساعد في كشف نقاط الاتصال بين تصورات الدور الوطني ونماذج المشاركة في الشؤون السياسية للعالم، وبعبارة أخرى، تقدم تصورات الدور الخارجي القواعد والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تؤثر على العديد من جوانب صنع السياسة الخارجية للوحدة الدولية.

وعند تطبيق هذه المقاربة على حالة السياسة الخارجية الجزائرية، نستنتج أنها مقاربة مفيدة في دراسة التي الكيفية التي تنظر بها الأمة الجزائرية إلى نفسها، وإلى الدور الذي من المكن أن تلعبه في الساحة الإقليمية أو العالمية. وعمليا، لإبراز هذه المسألة نحتاج من الناحية التحليلية إلى الاهتمام بإدراكات النخبة للدور الوطني، نظرا لأن تلك الإدراكات هي الأكثر بروزا في خيارات السياسة الخارجية الجزائرية، كما أن الدور الوطني الخارجي للجزائر يتأثر بالخصائص الاجتماعية، خاصة في حال مرور البلد بأزمة داخلية حادة سواء ذات منشأ أمني أو اقتصادي.

وعموما عند تتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإفريقية، يبدو أن الجزائر قد حاولت في عدة مناسبات لعب بعض الأدوار الإقليمية، ومن أهمها: مساند الحركات التحررية، القائد الإقليمي، المعادي للإمبريالية، الوسيط وصانع السلام (تصدير نموذج المصالحة الوطنية)، المحارب للإرهاب. لكن إن عملية الفهم العميق لهذه الأدوار تتطلب الوصول إلى البيانات ذات الصلة بالعلبة السوداء لقرارات السياسة الخارجية، بما فيها العمليات المعرفية والسمات الشخصية لصانع القرار، فضلا عن العناصر التقليدية للأجندات السياسية العادية (السيادة، الدولة والأمة) التي لا تزال طازجة في النقاش الداخلي للساحة الداخلية للجزائر.

لذلك، إن عملية الحصول على المواد الأولية المتعلقة بتصورات الدور وأداء الدور بالنسبة للجزائر، تتوقف في غالب الأحيان على التقرب من المسؤولين المتحكمين في زمام مبادرات وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وهي طبعا ليست مهمة يسيرة الإنجاز لأي شخص، فالبيئة السياسية في العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا تتميز بالسرية وعدم الثقة.

ورغم العوائق التي قد تعترض الباحث عند محاولته لتطبيق مخرجات مقاربة الدور على الحالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائرية، فإنها مع ذلك تظل تشكل إطارا نظريا لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية، التي سعت على نحو متكرر للعب أدوار إقليمية وعالمية، والتي ليست بالضرورة دائما تتوافق بشكل وثيق مع مبادئ السياسة الخارجية ولا تخضع حتميا إلى نسق عقائدي وإيديولوجي جامد، بل إن المواقف والقرارات والتصريحات مرهونة في نهاية المطاف بمقتضيات المصلحة الوطنية.

المراجع

[i] - Ebere Richard Adigbuo, "National Role Conceptions: A New Trend In Foreign Policy Analysis". WWW.Wiscnet Work.Org/Porto2011/ Getpaper. Pdf. Sans Page.

[ii] - Bulent Aras, Aylin Gorener, "National Role Conceptions And Foreign Policy Orientation: The Ideational Bases Of The Justice And Development Party's Foreign Policy Activism In The Middle East". **Journal OF Balkan And Near Eastern Studies** , Vol.12, N°1, March 2010, P 75.

[iii] - Vit Benes, "Role Theory : A Conceptual Framework For The Constructivist Foreign Policy Analysis? ". Paper Prepared For The Third Global International Studies Conference World Crisis. Revolution Or Evolution In The International Community? 17-20 August 2011, University Of Porto, Portugal. Www.Wiscnetwork.Org/Porto2011/Gatpaper.Php? Sans Page.

[iv] - Ibid. Sans Page.

[v] - Ebere Richard Adigbuo, **Op.Cit**, Sans Page.

[vi] - Ibid. Sans Page.

[vii] - A. Magid , "Role Theory In Political Science And African Studies".**World Politics**, Vol.32, 1980, P 311.

[viii] - Ebere Richard Adigbuo**, Op.Cit**, Sans Page.

[ix] - R. H. Davidson, **The Role Of The Congressman**, New York: Pegasus, 1969, P 20.

[x] - James N. Rosenau, "Private Preferences And Political Responsibilities. The Relative Potency Of Individual And Role Variables In The Behavior Of US Senators". In: J. D. Singer (Ed) , **Quantitative International Politics : Insight And Evidence**. New York: Free Press, 1968, P 125.

[xi] - G.H Stassen , "Individual Preference Vs. Role". **World Politics** , Vol.25, 1972, PP 96-119.

[xii] - K. J. Holsti, "National Role Conceptions In The Study Of Foreign Policy". **International Studies Quarterly**, Vol.14, N°3, 1970, PP 233-309.

[xiii] - K. J. Holsti, "States And Statehood". In: Richard Little And Michael Smith(Eds), **Perspectives On World Politics** , 3rd Edition, London And New York : Routledge, 2006, P 25.

[xiv] - لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، 1989، ص ص 53-61.

[xv] - Stephen Benedict Dyson, Thomas Preston, "Individual Characteristics Of Political Leaders And The Use Of Analogy In Foreign Policy Decision Making". **Political Psychology**, Vol.27, N.2, 2006, P265.

[xvi] - Valerie M. Hudson, "The History And Evolution In Foreign Analysis". In: Steve Smith And Others (Eds). **Foreign Policy : Theories. Actors. Cases**. New York: Oxford, 2008, Pp 20-21.

[xvii] - Mark Schafer, "Science Empiricism And Tolerance In The Study Of Foreign Policy Making". **International Studies Review**, 5 ,2003, P 174.

ولمزيد من الشرح عن أعمال "مارغريت هيرمان"، أنظر:

- Stephen Benedict Dyson, "Personality And Foreign Policy: Tony Blair's Iraq Decision". **Foreign Policy Analysis**, 2, 2006, Pp 289-306.

[xviii] - Michael D, Young And Mark Schafer, "Is There Method In Our Madness? Ways Of Assessing Cognition In International Relations". **Mershon International Studies Review**, 42, 1998, Pp 79-84.

[xix] -Valerie M. Hudson , **Op.Cit**. P21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو أنظر: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص ص 395-425

[xx] - Laurence Aïda Ammour, L'Algérie Et Les Crises Régionales: Entre Velléités Hégémoniques Et Repli Sur Soi. P 2. http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf

[xxi] - Amina Mernache, La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue. **Dynamiques Internationales**, Numéro 7 octobre 2012, P1.

[xxii] - سعد أبو دية، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية .الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية1983 .ص ص 43-44.

[xxiii] - عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[xxiv] - Valerie M. Hudson , **Op.Cit**. P22.

[xxv] - Ibid. P22.

[xxvi] -Joe D Hagan, "Does Decision Making Matter ? Systemic Assumption Vs Histoirical Reality In International Theory". **International Studies Review**, Vol3, No.2, Summer, 2001, P35.

[xxvii] - لمزيد من الشرح أنظر: لويد جنسن، **مرجع سابق**. ص ص 159-171.

[xxviii] - Valerie M. Hudson, Op.Cit, Pp 22-23.

[xxix] - Ibid, P 23.

[xxx] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص ص 30-32.

[xxxi] - يعتقد بعض الأكاديميين والرسميين الغربيين أن الجزائر استقبلت كل أصناف الثوار والتحررين، بما في ذلك الإرهابيين. وهذا مرده إلى قناعاتهم الفكرية ومشاربهم الإيديولوجية الإقصائية التي تتنافى مع مقتضيات البحث العلمي، وتنسجم عكس ذلك مع غاياتهم السياسية ومصالحهم الضيقة. لذلك نجدهم يخلطون مثلا بين مفاهيم الإرهاب والتطرف وحق المقاومة والتحرر. أنظر:

- Jean-François Daguzan, La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ? **Politique étrangère**, Automne, 3/2015, P 36.

[xxxii] - في عام 1963 دخلت الجزائر والمغرب الحرب لفترة وجيزة بسبب نزاع حدودي، وذلك بعد وقت قصير من استقلال الجزائر عن فرنسا، وسميت هذه الواقعة بـ "حرب الرمال" التي أعطت لهجة من عدم الثقة بين البلدين. أنظر:

- International Crisis Group, L'Algérie et ses voisins. Rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord N°164, 12 octobre 2015, P 10.

[xxxiii] - Laurence Ammour, A qui profite le gel du conflit du Sahara Occidental?. **Research Paper**, Academic Research Branch, NATO Defense College, No. 30, November 2006, P4.

[xxxiv] - Djallil Lounnas, L'évolution De L'environnement Stratégique De L'algérie Post-Printemps Arabe. **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014, P 50

[xxxv] - Mansouria Mokhefi, Algérie : Défis Intérieurs, Menaces Extérieures. **Commentaire Sa**, Numéro 151, 3/2015, Pp 502-503.

[xxxvi] - Djallil Lounnas, **Op,Cit**, P 50.

[xxxvii] - Ibid, P503.

[xxxviii] - أنيس نواري، "ليبيا تطلب مساعدة الجزائر لإبطال جهود عرقلة التسوية". **يومية النصر**، الثلاثاء، 04 تشرين1/أكتوبر 2016.

http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/57270-2016-10-03-23-46-00.08/11/2017.

[xxxix] - إن اللحظات المرموقة للعمل الدبلوماسي الجزائري لا يزال يتردد صداه في الذاكرة السياسية للبلاد، خاصة بعد الدور الذي لعبته الجزائر في حل أزمة الرهائن الأميركيين في إيران عام 1979. أنظر:

Mansouria Mokhefi, **Op.cit**, P503.

[xl] - Ibid, P504.

[xli] - قامت الجزائر بنشر وسائل مادية وبشرية هامة في المناطق الحدودية الحساسة الأكثر تعرضا للتهديد. أنظر:

- Salim Chena, L'Algérie et son Sud, Quels enjeux sécuritaires ? **Note de l'Ifri** , Novembre 2013, P 10.

[xlii] - Mansouria Mokhefi, **Op.cit**. P 504.

[xliii] - Ibid, Pp 504-505.

[xliv] - بفضل الزيادة الكبيرة في أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين واتساقا مع المناخ الدولي لمكافحة الإرهاب، ارتفعت الميزانية العسكرية الجزائرية من 2.8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليار دولار في عام 2000 إلى 6 ملايير دولار في عام 2010، أي ما يعادل ميزانية المغرب وموريتانيا وليبيا وتونس مجتمعة. أنظر:

- Djallil Lounnas, **Op.cit**. Pp 51-52.

[xlv] - Aomar Baghzouz, La Politique Méditerranéenne De L'algérie À L'épreuve Des Mutations Géopolitiques Régionales : Changement Ou Continuité ? **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014, P 32.

[xlvi] - Mansouria Mokhe, Introduction : L'Algérie. Blocages internes, instabilités externes, **Politique étrangère**, Automne, 3/2015, P 15.

[xlvii] - Hamza Hamouchene, L'Etat algérien est-il anti-impérialiste? 29 octobre, 2013, P1.

[xlviii] - Ibid, P2.

[xlix] - Sofiane Sekhri , The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries. **African Journal of Political Science and International Relations** ,Vol. 3 (10), October 2009, P 427.

[l] - Ibid, P 458.

[li] - Ibid, P 429.

[lii] - Laurence Aïda Ammour, **Op.Cit**, P 4.

[liii] - Sofiane Sekhri, **Op.Cit**, P 429.

[liv] - محمد جعبوب، تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية. **أكاديميا**، العدد 4، 2016، ص 126.

[lv] - Hamza Hamouchene, **Op.Cit**. Pp 2-3.

[lvi] - Amina Mernache, La Diplomatie Algérienne, La Nostalgie D'une Gloire Perdue. **Dynamiques Internationales**, Numéro 7, Octobre 2012, P 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com